CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD)

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتصل بها أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم

25 حزيران/يونيه 2009، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش

(الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، الساعة 19/00 بتوقيت جنيف، الساعة 22/30 بتوقيت نيودلهي، الساعة 2/00 من يوم 26 حزيران/يونيه، بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2009/022*
Geneva, 25 June 2009
Original: ENGLISH

تقرير للأونكتاد يقول إنه ينبغي لأفريقيا أن تعمِّق تكاملها الإقليمي من أجل بناء اقتصادات أقوى وأكثر مرونة وقدرة على التكيف

من شأن البنى التحتية الإقليمية، ومواءمة السياسات العامة، وزيادة الاستثمارات وحركة اليد العاملة عبر الحدود، أن تساعد أفريقيا في الاستفادة الكاملة من الفرص الاقتصادية التي يتيحها التكامل الإقليمي

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي وصلت إلى القارة الأفريقية تتطلب إعادة النظر في النُّهج القائمة إزاء التنمية الدولية. ومن الاستجابات الهامة بالنسبة لأفريقيا ما يتمثل في تعميق التكامل الإقليمي من أجل معالجة *2009*[(1)]، إلى أن التكامل الإقليمي أمر أساسي لتحقيق التنمية المستمرة للقارة، ولا سيما في سياق الأزمة الراهنة.

---

* Press Office: +41 22 917 5828, unctadpress@unctad.org, http://www.unctad.org/press.

(1) **التنمية الاقتصادية في أفريقيا، 2009: تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من أجل تنمية أفريقيا** (رقم المبيع E.09.II.D.7 ISBN: 978-92-1-112768-3)، تقرير صادر عن الأونكتاد يمكن الحصول عليه من مكاتب مبيعات الأمم المتحدة على العناوين المبينة أدناه أو من وكلاء مبيعات منشورات الأمم المتحدة في العديد من البلدان. سعر النسخة 30 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، وسعر خاص قدره 15 دولاراً للبلدان النامية وبلدان جنوب - شرق أوروبا وبلدان رابطة الدول المستقلة، و7.50 دولار لأقل البلدان نمواً. ويرجى إرسال طلبات الشراء أو الاستفسارات من أوروبا وأفريقيا وغربي آسيا إلى قسم مبيعات/منشورات الأمم المتحدة على العنوان التالي: United Nations Publication/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, Switzerland, fax: +41 22 917 0027, e-mail: unpubli@un.org؛ ومن الأمريكتين وشرقي آسيا إلى دائرة منشورات الأمم المتحدة على العنوان التالي: United Nations Publications, Two UN Plaza, DC2-853, New York, NY 10017, USA, tel: +1 212 963 8302 or +1 800 253 9646, fax: +1 212 963 3489, e-mail: publications@un.org. Internet: http://www.un.org/publications.

وثمة حاجة إلى إقامة روابط أفضل بين البلدان، من الطرق المعبَّدة إلى التعاون المصرفي، من أجل حفز النمو الاقتصادي المتبادل. فالواقع أن ضعف البنى التحتية المادية والمؤسسية يشكل العقبة الرئيسية التي *2009* أن هذا هو السبب الذي يجعل من الحصص الحالية لأفريقيا من التجارة والاستثمار الإقليميين الحصص الأدنى في العالم، حيث لا تحصل أفريقيا إلا على ما نسبته 9 في المائة من مجموع تدفقات التجارة الخارجية المسجلة و13 في المائة من مجموع التدفقات المسجلة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

ويُسلّم تقرير الأونكتاد السنوي بشأن أفريقيا لعام 2009 الذي صدر تحت العنوان الفرعي "تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من أجل تنمية أفريقيا"، بأن أفريقيا قد أحرزت على مدى العقدين الأخيرين تقدماً في اتجاه إنشاء مؤسسات دون إقليمية معنية بالتكامل الاقتصادي. إلا أن إنشاء الاتحادات الاقتصادية دون الإقليمية لم يحقق، كما كان متوقعاً، زيادة كبيرة في التجارة والاستثمار وحركة الأشخاص داخل أفريقيا. وبالتالي فإن التقرير يستنتج بأن السوق الأفريقية هي بصورة عامة السوق الأكثر تفتتاً مقارنة بأسواق المناطق الأخرى.

ويمكن للتكامل الإقليمي، في إطار استراتيجية للتنمية تكون أوسع نطاقاً ومصممة تصميماً متقناً، أن يعزز الطاقة الإنتاجية ويكثف عملية التنويع الاقتصادي ويحسِّن القدرة التنافسية. ومن شأن الموارد المجمعة ووفورات الحجم أن تمكّن البلدان الأفريقية من المشاركة في الاقتصاد العالمي على نحو أكثر فعالية.

ومن أجل تعزيز التكامل الإقليمي، تحتاج البلدان إلى تقوية بنيتها التحتية المادية الإقليمية كالطرق والسكك الحديدية والاتصالات السلكية واللاسلكية والخطوط الجوية الإقليمية. وبالنظر إلى الكلفة العالية لمشاريع البنية التحتية ولكون القدرات المالية لفرادى البلدان الأفريقية محدودة، فإن عملية التخطيط على المستوى دون الإقليمي وتجميع الموارد لتمويل المشاريع الإقليمية ذات الأولوية تمثل الاستراتيجية الأكثر واقعية لتعزيز التكامل الإقليمي.

ويذهب التقرير إلى أن ثمة حاجة لتكملة البنية التحتية المادية بتحسينات في البنية التحتية غير المادية، بما في ذلك مواءمة السياسات العامة على المستوى الإقليمي، وتيسير التجارة، وتحقيق الكفاءة في الإجراءات المطبقة عند الحدود، واعتماد سياسات وطنية تساعد عملية التكامل بدلاً من أن تعوّقها.

وتجارة السلع داخل أفريقيا متدنية جداً ولكنها تنطوي على إمكانات نمو عالية

من المتوقع أن يؤدي إنشاء عدة مؤسسات معنية بالتكامل الاقتصادي في أفريقيا خلال العقدين الأخيرين إلى النهوض بتجارة السلع داخل أفريقيا. وقد زادت هذه التجارة من 2 في المائة في أوائل عقد الثمانينات من القرن الماضي لتصل إلى 9 في المائة من مجموع الصادرات الأفريقية في عام 2007، ولكن هذه الإحصاءات تُبخس تقدير التدفقات الفعلية، حيث إنها لا تشمل التجارة غير المسجلة التي يُعتقد أنها هامة جداً. ومع ذلك، فإن تدفقات التجارة داخل أفريقيا تُعتبر متدنية مقارنة بتدفقات التجارة في

المناطق الأخرى وبالنسبة إلى ما تتمتع به أفريقيا من إمكانات تجارية. فمنطقة أمريكا النامية، وهي المنطقة التي تسجل ثاني أدنى أرقام التجارة داخل الأقاليم، تصدِّر 18.5 في المائة من مجموع صادراتها إلى بلدان المنطقة. وبالمقابل فإن أوروبا المتقدمة تصدِّر 71.4 في المائة من مجموع صادراتها إلى السوق الأوروبية. ويشير التقرير إلى أن ضعف أداء أفريقيا يخفي حقيقة مفادها أن هذه المنطقة يمكن أن تزيد التجارة داخل إقليمها زيادة كبيرة إذا ما تمت معالجة بعض المعوقات الرئيسية، وبخاصة ما يتعلق منها بالبنية التحتية. ومن شأن الاستثمار بمبلغ قدره 32 مليار دولار لتحسين شبكة الطرق الرئيسية داخل أفريقيا أن يولّد تجارة تبلغ قيمتها نحو 250 مليار دولار على مدى فترة 15 سنة. وسوف تزيد التجارة الإقليمية داخل منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بمقدار ثلاثة أضعاف إذا تم تعبيد جميع الطرق التي تربط بلدان الاتحاد بعضها ببعض. كما يلاحظ التقرير أن تعبيد الطريق الذي يربط مالي بالسنغال سيؤدي إلى زيادة تدفقات التجارة الثنائية بمقدار أربعة أضعاف، في حين أن تعبيد الطريق الذي يربط كوت ديفوار بالسنغال سيزيد تدفقات التجارة الثنائية بمقدار الضعف.

ويظهر تحليل للوجهات التجارية أنه بالرغم من تدني المستوى الإجمالي للتجارة داخل أفريقيا، فإن هذه التجارة تتسم بأهمية بالغة بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية. فالسوق الإقليمية تستوعب نسبة لا تقل عن 25 في المائة من الصادرات من 20 بلداً. ومما يبرز أهمية التكتلات التجارية إلى حد أبعد حقيقة أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع التجارة داخل أفريقيا تحدث داخل هذه المجموعات الإقليمية. وفي كل منطقة، تتركز التجارة حول عدد قليل من البلدان ذات النفوذ القوي، مثل جنوب أفريقيا في الجزء الجنوبي من أفريقيا، مما يشير إلى وجود "أقطاب تجارية" يمكن أن تصبح أقطاباً إنمائية. ويحلل التقرير تكوين التجارة فيبيّن الأنماط المختلفة للتجارة داخل أفريقيا وبين أفريقيا وبقية العالم. ففي حين أن المنتجات المصنَّعة تهيمن على الصادرات داخل أفريقيا، فإن بقية مناطق العالم تستورد من أفريقيا السلع الأوَّلية بصورة رئيسية. كما أن التجارة داخل أفريقيا هي أكثر تنوعاً بكثير من صادرات أفريقيا إلى بقية العالم. وعلى ضوء هذه الحقائق، يشير التقرير إلى أن زيادة التجارة داخل أفريقيا يمكن أن تمثل طريقة رئيسية لتعزيز عملية التنويع وتنمية القاعدة الصناعية في أفريقيا.

والاستثمار داخل أفريقيا متواضع ولكنه آخذ في التزايد

لقد عرفت أفريقيا منذ أمد بعيد عمليات الاستثمار عبر الحدود، ولكن الافتقار إلى بيانات موثوقة هو أمر يحدّ من القدرة على إجراء تحليل مفصل في هذا الصدد. وتدل البيانات الشحيحة المتاحة على أن الاستثمار داخل أفريقيا يمثل ما نسبته 13 في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. وهذا المستوى يقل عن نصف الرقم الخاص بمنطقة رابطة جنوب شرق آسيا حيث يقدَّر الاستثمار الأجنبي المباشر داخل هذه المنطقة بنسبة 30 في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن عزو تدني مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أفريقيا إلى عدة عوامل، منها تدني مستوى الدخل الذي يحدّ من الاستثمار الأجنبي المحلي وكذلك الاستثمار الأجنبي الموجه إلى الخارج، والافتقار إلى بنية تحتية ملائمة في مجال النقل والمواصلات، وقلة اليد العاملة الماهرة، وضعف الروابط الاقتصادية والاتصالات فيما بين المستثمرين داخل المنطقة. ويلاحظ التقرير أن التحرير المالي يفسر جزئياً الارتفاع الشديد الذي سجلته مؤخراً الاستثمارات عبر الحدود، وبخاصة في شكل عمليات اندماج وشراء في القطاع المصرفي وقطاع الاتصالات. وقد كان الدافع لهذه الاستثمارات الجديدة هو الحاجة إلى تجنب

الاعتماد المفرط على الأسواق في بلدان الموطن؛ وارتفاع تكاليف الإنتاج في بعض اقتصادات الموطن؛ وضغوط المنافسة المحلية والعالمية؛ والفرص المتاحة في البلدان المضيفة، مثل خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة.

وتجارة الخدمات وحركة اليد العاملة والهجرة داخل أفريقيا هي قضايا ناشئة تحتاج إلى اهتمام

ويذهب التقرير إلى أن تنمية تجارة الخدمات هي مكون رئيسي من مكونات التكامل الإقليمي الناجح في أفريقيا. فالخدمات تمثل، أو يمكن أن تصبح، مصادر هامة لحصائل الصادرات بالنسبة لعدد كبير من الاقتصادات الأفريقية. وتنطوي خدمات قطاعات السياحة والبناء والموانئ واللوجستيات المتصلة بالنقل على الطرق والنقل بالسكك الحديدية على إمكانات تصديرية هامة بالنسبة للعديد من البلدان. وبالنظر إلى أن الخدمات المهنية وخدمات النقل، وخدمات الاتصالات والعمليات المصرفية والتأمين - أو ما يسمى بخدمات "المنتجين" - تمثل مدخلات في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فإنها تؤدي أيضاً إما إلى تيسير أو إلى إعاقة التجارة والإنتاج في قطاعات اقتصادية أخرى، وهو أمر يتوقف على مدى الكفاءة التي تتاح بها هذه الخدمات لمستعمليها. ولهذا السبب ينبغي اعتبار الإنتاج الكفؤ لهذه الخدمات وتجارتها أمرين مهمين بقدر أهمية إنتاج وتجارة السلع. وفي الوقت الحاضر، لا تستطيع معظم البلدان الأفريقية أن توفر محلياً، من الناحيتين الكمية والنوعية، "خدمات المنتجين" التي يطلبها المنتجون والمصدرون المحليون، مما يضعف قدرتها التنافسية. ويقول التقرير إنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لإنشاء قطاع خدمات تتسم بالكفاءة في أفريقيا.

وتشتمل معظم اتفاقات التكامل الإقليمي في أفريقيا على أحكام بشأن حرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة. وعلى الرغم من أن هذه الأحكام هي من بين تلك الأحكام الأضعف تنفيذاً، فقد أفضت إلى تخفيف أو إلغاء شروط حصول المسافرين على تأشيرات داخل مجموعات التكامل المعنية، وبخاصة في غرب أفريقيا وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. ولا تزال هناك قيود مفروضة على العمالة وعلى الحق في الإقامة وذلك بالنظر إلى الحساسية السياسية لهذه المسائل. ويذهب الكثيرون في أفريقيا إلى أن تقييد حرية تنقل اليد العاملة عبر الحدود الوطنية يمثل عائقاً رئيسياً أمام التكامل الإقليمي. ويقول التقرير إنه من أجل إحراز تقدم ذي شأن في هذا الصدد، يلزم الأخذ بنهج أكثر إيجابية إزاء الهجرة داخل أفريقيا. وثمة حاجة لتوفر إرادة سياسية أقوى من أجل التغلب على قوى الضغط الوطنية المعارضة لهذا الشكل من أشكال التكامل. كما أن المضي قدماً في تنفيذ جدول الأعمال هذا قد يعني أيضاً تعديل ومواءمة القوانين الوطنية ومدونات قواعد الاستثمار، وبخاصة أحكامها التي تمنع "الأجانب" من المشاركة في فئات معينة من النشاط الاقتصادي.

*** ** ***